انعكاسات اتفاقية الأورو على التجارة الخارجية الجزائرية

عزازي عمر (أستاذ مكلف بالدروس – جامعة البليدة)
دراوسي مسعود (أستاذ مكلف بالدروس – جامعة البليدة)

تعتبر التجارة الخارجية من بين أهم القطاعات الاقتصادية باعتبارها قناة لتصريف الفائض من الإنتاج المحلي و جلب العملة الصعبة، و أيضا في سد عجز السوق المحلي بالسلع و الخدمات الأجنبية.
كما أن التجارة الخارجية تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي. لهذا تربط الجزائر علاقات وطيدة مع دول الاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوربي، تستند إلى عوامل تاريخية و جغرافية، إذ تعتبر دول الاتحاد الشريك الاقتصادي و التجاري الأول للجزائر، حيث يفوق إجمالي المعاملات التجارية 50% .
و بعد انضمام الجزائر المرتقبة إلى منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى اتفاق الشراكة المبرم مع دول الاتحاد من المتوقع أن تطبق تخفيضات جمركية، الشيء الذي يسمح بتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لأنه لا يمكن تحقيق ذلك دون اعتماد قواعد تجارية دولية أساسها مبدأ تحرير التجارة الخارجية.
و من خلال مداخلتنا نحاول تسليط الضوء على الانعكاسات التي تمس التجارة الخارجية الجزائرية بعد إبرام اتفاقية الشراكة.
و سنعالج هذه الإشكالية من خلال النقاط التالية :

1- تأثيرات عملة الأورو على الميزان التجاري.
2- الأورو و فوترة المحروقات الجزائرية
3- التأثيرات على الشركاء التجاريين

1- تأثيرات عملة الأورو على الميزان التجاري:

يعتبر الاتحاد الأوربي الشريك التجاري المهم بالنسبة للجزائر نظرا لحجم المبادلات التجارية، حيث تحتل الجزائر المرتبة الثالثة من بين الدول المنخرطة في مسار برشلونة بالنسبة للضفة الجنوبية من المتوسط بعد كل من تونس و مالطا.
كما تتمثل واردات الجزائر من الاتحاد الأوربي في المعدات و الآلات و المواد الغذائية و السلع الإنتاجية.. في حين تتمثل صادراتها نحو الاتحاد الأوربي في النفط و مشتقاته و بعض المنتجات الصناعية. و على هذا الأساس فيما يخص حجم و نمط المبادلات التجارية يظهر جليا عدم التكافؤ في في التبادل التجاري.
فيما يخص التأثيرات المرتقبة على الميزان التجاري ، نقسمها على الصادرات و الواردات.

1-1- التأثيرات على الصادرات الأورو جزائرية :

فيما يخص الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوربي من المتوقع أن يواجه المصدر الجزائري صعوبات للتعريف بمنتجاته في أسواق دول الاتحاد الأوربي إلى جانب الصعوبات التي يواجهها في الوقت الراهن و من بينها :

- ارتفاع تكاليف الرسوم الجمركية
- ظاهرة الاحتكار في الواردات من قبل بعض المستوردين و المنافسة غير النزيهة التي يطبقها البعض الآخر.
- العراقيل الإدراية التي يواجهها المصدر.

لكن بشكل عام سيمكن الأورو من إتاحة فرص لتنمية التبادل التجاري بين المجموعة الأوربية و الجزائرية، و التي من الممكن أن تشكل منافذ تسويقية هامة لمنتجاتها الجزائرية. و استنادا إلى التقارير التي نشرها صندوق النقد الدولي، فإن الأورو سوف يلعب دورا محفزا للنمو، حيث سيؤدي إلى نمو الإنتاج بدول المنطقة بحوالي 3% من الناتج المحلي الإجمالي و ذلك على المدى المتوسط، و بمأن أوروبا تعتبر السوق الرئيسية لصادرات دول البحر المتوسط، فإن آثار النمو على هذه الدول سيزداد، و التي من بينها الجزائر التي تعتبر شريكا مهما للاتحاد الأوربي.

و ما تجدر الإشارة إليه هو ارتفاع نسبة الصادرات نحو إيطاليا، و يعود ذلك للعقود المبرمة بين شركة سوناطراك مع شركات بترولية إيطالية من أجل تموينها بالطاقة و النفط.
و الجدول الموالي يبين تطور الصادرات الجزائري نحو الاتحاد الأوربي :

الدول	1995	1996	1997	1998	1999
النمسا	2.64	1.86	2.38	2.1	10.6
بلجيكا	8.66	6.08	4.8	5.72	6.72
الدنيمارك	0.16	0.002	0.006	0.06	0.06
إسبانيا	10.65	10.33	12.59	14.14	15.3
فنلندا	0.18	0.22	0.004	0.002	0.06
فرنسا	21.72	21.92	21.7	24.83	26.67
اليونان	0.4	0.57	0.31	0.09	0.33
إيرلندا	00	0	0.008	0	0
إيطاليا	25.5	34.14	33.77	31.51	29.3
لكسمبورغ	0	0	0.08	0.001	0
هولندا	14.5	16.45	14.37	13.27	12.8
البرتغال	4.67	2.28	1.95	0.84	0.92
ألمانيا	8.6	2.78	3.84	3.51	2.62
بريطانيا	2.29	3.27	3.84	2.86	4.12
السويد	0.38	0.07	0.08	0.06	0.002

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات – مديرية الجمارك

من خلال الجدول نلاحظ بأن إيطاليا تحتل الصدارة من حيث حجم المبادلات التجارية، تليها فرنسا. و يقتصر مجال الصادرات في الغاز الطبيعي و المحروقات.
و بالتالي فيجب تقوم الجزائر :
- بتوسيع الأسواق المستقبلية و عدم التركيز على الأسواق التقليدية، بهدف تنويع المتعاملين
- و جوب ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- تعزيز القدرة التنافسية في إنتاج و تسويق المنتجات الصناعية.

1-2- التأثيرات على الواردات الأورو جزائرية :

لعب القرب الجغرافي من أوروبا دورا هاما في تطوير العلاقات الاقتصادية الجزائرية و الأوربية، حيث قدرت واردات الجزائر من الإتحاد الأوربي سنة 2001 بنسبة 59.14% ، سوا من المواد الغذائية، سلع صناعية، معدات و أدوات مصنعة.

و بحكم العلاقة التي تربط الجزائر مع الاتحاد الأوربي من خلال الشراكة الأورو متوسطية و التطلع إلى إقامة منطقة للتبادل الحر جنوب المتوسط، التي تنوي الجزائر الإنضمام إليها في مطلع سنة 2010، سيزيد من حجم الواردات بإعتبار أن العملة الموحدة الأورو تتميز بالاستقرار ، مع إمكانية استفادة المستوردين الجزائريين من شفافية الأسعار، حيث يمكنهم من مقارنة من منطقة الأورو بسهولة نظرا لوجود عملة موحدة للتعامل.

و في ظل دخول الأورو لأسواق المالية العالمية، يمكن للجزائر الاستفادة من تقلبات الأسعار و انخفاض أسعار الصرف للأورو و لاتجاه العملات الأخرى، لأن هذا سوف يؤدي إلى ارتفاع قيمة الإنتاج و المبيعات في آن واحد قصد زيادة الأرباح. مما سيحث انخفاضا في أسعار السلع ، و هنا تكمن فرصة الجزائر في الاستفادة من الانخفاض في الأسعار ، و لا يتسنى لها إذا لم تنتهج سياسة جديدة تقضي على العراقيل و الصعوبات التي يواجهها المستوردون الجزائريين.

و على كل هذا يبقى الاتحاد الأوربي الممول الرئيسي للسوق الأوربية التي تحتل المرتبة العاشرة فيما يخص المواد الاستهلاكية، و المرتبة الأولى في استيراد القمح اللين و الصلب في العالم.

و في مايلي الجدول الذي يوضح أهم التطورات للواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوبي :

الدول	1995	1996	1997	1998	1999
النمسا	4.99	3.49	2.11	1.84	1.89
بلجيكا	3.92	3.86	3.77	4.61	4.48
الدنيمارك	0.38	0.29	0.44	0.59	0.74
إسبانيا	15.68	14.42	19.6	12.25	10.14
فنلندا	0.37	0.93	1.15	1.58	1.51
فرنسا	41.34	41.98	39.11	40.78	41.52
اليونان	1.2	0.48	0.4	0.51	0.35
إيرلندا	0.58	0.28	0.77	0.38	0.97
إيطاليا	16.29	16.29	14.66	15.22	15.68
لكسمبورغ	0.03	0.01	0.19	0.03	0.11
هولندا	0.91	2.26	2.62	4.15	3.5
البرتغال	0.84	0.47	0.35	0.5	0.56
ألمانيا	8.99	11.55	10.51	9.79	11.95
بريطانيا	2.3	2.43	3.55	5.69	4.96
السويد	1.18	1.28	0.94	2.05	1.94

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات – مديرية الجمارك

من خلال قراءتنا للجدول نلاحظ بأن فرنسا تحتل الصدارة في تمويل الجزائر ، ثم تليها الدول الأخرى بقيم متفاوتة.
كما أن ما يمكن استخلاصه من تحليل حجم و توزيع المبادلات التجارية الخارجية هو أنه رغم سعي الجزائر إلى تنويع وارداتها إلا أنه تبقى السيطرة الأوربية على الواردات الجزائرية، و بذلك التبعية للسوق الأوربية وخاصة من خلال التغيرات التي انجرت عنها.

و بالتالي فيتحتم على الجزائر انتهاج سياسة إحلال الواردات بمنتجات محلية، و خاصة فيما يتعلق بالواردات الاستهلاكية، و يكون ذلك من خلال تحفيز استيراد السلع الإنتاجية بدل السلع الاستهلاكية. بالإضافة إلى تفعيل نشاط المؤسسات الجزائرية من خلال إعادة تأهيلها لتصبح قادرة على المنافسة.

نسبة المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوربي و دول جنوب المتوسط

	الواردات من الاتحاد الأوربي	الصادرات نحو الاتحاد الأوربي
الجزائر	56	63.5
قبرص	51.7	34.7
مصر	38.9	45.8
إسرائيل	52.4	32.3
الأردن	31.3	5
لبنان	43.6	15.8
مالطا	72.8	71.4
المغرب	53.1	61.4
سوريا	31.7	56.7
تونس	69.1	79
تركيا	47.2	51.2

من خلال الجدول يتضح لنا بأن حجم التبادل التجاري في المنطقة في تحسن مع مراعاة بعض العوامل الهيكلية منها

- الجوار الجغرافي للمنطقة الأوربية
- المعرفة الجيدة للسوق الأوربية سواء بالنسبة للمصدرين أو المستوردين.
- الاقتصاد الجزائري يوجد حاليا في مرحلة إعادة الهيكلة، و نحن نعلم أن هذه العملية تراكمية و تتطلب فترة زمنية طويلة، فلايمكن توقع أن يؤثر الأورو على تركيبة و طبيعة الصادرات الجزائرية التي تعتمد حاليا على 96% من صادراتها على المحروقات.
- كما أن الواردات الجزائرية تتشكل في السنوات المقبلة من المنتجات الغذائية التي يخصص لها غلاف مالي يقدر بأكثر من 2.5 مليار دولار، إلى جانب مواد الاستهلاك الصناعي و مواد التجهيز، و التي يتوقع أن ترتفع تدريجيا مع انتعاش الاستثمارات و عودة النمو.

2- الأورو و فوترة المحروقات الجزائرية

منذ ما يقارب 50 ستة، ظلت أغلبية أسعار المواد الأولية تتحدد بالرجوع إلى العملة الأساسية العالمية و هي الدولار. وهذا ما يترجم هيمنة الدولار على أغلب المبادلات التجارية الدولية. إلا أنه بظهور الأورو فإن الوضع سيتغير حتما حسب ما توقع الخبراء الاقتصاديين نظرا لكون إشكالية تأثير الأورو على تجارة هذه المواد تتميز بخصوصيتها و أن الأورو سينجح في تعويض الدولار و هذا في المدى القصير بالنظر إلى معدلات سعر صرف العملتين التي هي الآن لصالح الأورو.

بالنسبة للبترول فهو سلعة جد هامة في التجارة العالمية لما له من دور رئيسي في العلاقات الدولية، حيث سوق البترول يعتبر حلبة صراع بين العملتين.

و لتحليل هذه الوضعية ينبغي الأخذ بعين الاعتبار الشروط التي يجب توفرها في الأورو مثل تأديته لوظائف العملة الدولية و ضمان استقرار نسبي لقيمته و الطلب العالمي عليه، و ما يجلبه من منفعة اقتصادية و سياسية للدول المصدرة.

حيث إن تمكن الاتحاد الأوربي من تسعير البترول إلى أوروبا بالأورو يدل على نجاحه في إضعاف الهيمنة الأمريكية. إضافة إلى هذا لا ينبغي أن نهمل في هذا التحليل بعض العوامل الأخرى كالعلاقات السياسية المنتهجة بين دول الخليج العربي المصدر للبترول، و موقف العراق و لإيران و ليبيا من الصراع الأورو – دولار.

إن تبعية الاتحاد الأوربي اتجاه البترول المغاربي خاصة الجزائري و الليبي هي 15 % من الاستهلاك الكلي. و بذلك يستوعب 75 % من صادرات البترول و المواد النفطية للدول المغاربية.

و في هذا الإطار يمكن لتحديد أسعار مواد الطاقة بالأورو أن :

- يدعم الروابط بين الشركاء في هذه المبادلات.
- يجلب حجة مضادة، ذلك لأن تقوية العلاقات بين الشركاء من أجل التكامل سيؤدي إلى ارتفاع التبعية اتجاه عدد محدود من الممونين.

و بمأن أغلب الواردات الجزائرية آتية من أوروبا، فإن فاتورة المحروقات المصدرة إلى أوروبا سوف تقتضي على مخاطر تقلبات أسعار الصرف و تمكن من المحافظة على قدرتها الشرائية.

و لهذا فإن قيام الأورو لا يمكنه أن يحدث تأثيرا حاسما على تقوية المبادلات التجارية بين الجزائر و الاتحاد الأوربي، و لكن يمكن أن يكون له تأثير غير مباشر من خلال استقرار التبادل، بالإضافة إلى التأثير النسبي على حجم الاستثمارات.

إن الجزائر تتأثر نسبيا بالتقلبات غير المنتظرة لأسعار صرف الدولار الأمريكي، و لهذا من الأفضل أن تحول أسعار بعض المواد الأولية بالأورو، خاصة في حالة تسعير الدول الأوربية للواردات العربية منها بالأورو.

وعليه يمكن القول أنه إذا نجحت الوحدة النقدية الأوربية في اقتحام السوق البترولية، فعلى الجزائر أن تستفيد من هذه الوضعية في المستقبل بتثبيت أسعار النفط بسلة من العملات مكونة من الدولار، الأورو و كذلك الين. و بالتالي سوف تحقق الجزائر أكبر منفعة ممكنة لصالحها.

3- التأثيرات على الشركاء التجاريين

إن ظهور الأورو لن يؤثر بشكل كبير على الصادرات الجزائرية المتجهة نحو أوروبا و في مقدمتها إيطاليا فرنسا و إسبانيا باعتبارهم أكبر الدول المستوردة للمحروقات الجزائرية، حيث بلغت صادرات الجزائر نحو إيطاليا حوالي 32.04% سنة 2000 مقابل 34.87% سنة 2001. و ينتظر أن تبقى فرنسا في المرتبة الثانية.

أما بالنسبة للواردات الجزائرية فتبقى فرنسا الشريك التجاري الأول للجزائر حيث تمثل نسبة المبادلات 40.92% من إجمالي الواردات الجزائر من أوروبا.

كما أن الهدف من التعامل بالأورو من شأنه أن يعزز هذا المركز للشركاء التجاريين للجزائر، رغم سعي الدولة الجزائرية إلى تنويع الشركاء التجاريين، حيث تبقى السيطرة الأوربية على الواردات الجزائرية و من ثمة التبعية للسوق الأوربية، و ستزداد هذه التبعية إن لم تسارع الجزائر إلى انتهاج سياسة كفيلة بإحلال الواردات عن طريق تقوية الإنتاج المحلي، و تعويض الواردات الاستهلاكية و التحفيز على استيراد المنتجات التي تزيد من تعزيز و تقوية و تطوير الإنتاج الداخلي و تفعيل نشاط المؤسسات الوطنية.

و في انتظار تحقيق الانتعاش الاقتصادي في الجزائر يبقى مدى تأثير التجارة الخارجية الجزائرية مع دول الاتحاد الأوروبي رهينة مدى نجاح الأورو في ظل مواجهته للعملات القوية الأخرى و أهمها الدولار الأمريكي.

غير أن ظهور بعض المبادلات التجارية العربية لضرورة مواجهة التكتل الأوروبي. هذه التكتلات تهدف إلى تقوية العلاقات العربية و هذا بالضرورة سيؤثر على التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية و هذه الدراسات مبنية على :

- إنشاء منطقة عربية واسعة للتبادل الحر للسلع.
- ضمان انتقال السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بكل حرية في الدول العربية.
- توحيد السياسات الاقتصادية العربية.

و لكن تبقى هذه الدراسات مجرد حبر على ورق في وقت تحافظ فيه الدول الأوروبية على سلطة النفوذ في الأسواق، بحيث يصعب منافستها نظرا للتطور التكنولوجين مما يجعل الاستيراد من أوروبا حتميا.

خـلاصـة

ما يمكن استخلاصه هو أن منذ دخول الأورو حيز التطبيق وجد الاقتصاد الجزائري نفسه تحت تأثيرات حملها الأورو كعملة فوترة عالمية و هي كمايلي:

- تبقي الجزائر الشريك الأول اقتصاديا و تجاريا مع الاتحاد الأوربي.
- العلاقة الطردية بين الأورو و الصادرات، حيث كامل زادت قيمة الأورو ارتفعت حصيلة الصادرات، و العكس.
- تحافظ الجزائر على مكانة الدولار كاحتياطي أول للصرف على المدى القصير، إلا أن الأمر سيختلف على المدى الطويل، و عندما يتمكن الأورو من تحقيق استقراره و منافسته للدولار الأمريكي كما يحدث في الآونة الأخيرة، و هو الهدف الذي أرادت الوصول إليه أوروبا.
- استفادة المتعاملين الاقتصاديين من شفافية الأسعار، حيث يمكنهم من اختيار الأسواق داخل منطقة الأورو.

من المحتمل و بشكل كبير إذا استمر الأورو في التطور على نفس الوتيرة، أن تتوسع مجالات استخدام الجزائر له في معاملاتها مع دول الاتحاد الأوربي، و عليه يمكن للأورو أن يكون أول إحتياطي صرف، و يصبح يحتل نسبة كبيرة من ديون الجزائر و دخوله كعملة تسعير البترول.

المراجع المعتمدة :

1- " السياسات النقدية و البعد الدولي لليورو" أحمد فريد مصطفى- مؤسسة شباب الجامعة 2000.
2- " الأورو الإطار الشامل و الكامل للعملة الأوربية الموحدة" أحمد الخضري – مجموعة النيل العربية- 2002.
3- "اليورو و موقعه من العملات الدولية و تأثيره على الاقتصاد الجزائري" بوبكر ساخي – 2000
4- "أثر الأورو على اقتصاديات الدول العربية" فاس ثابت بن جرادي – 2000
5- " الوحدة النقدية الأوربية : الإشكاليات و الآثار المحتملة على الدول العربية" مجدي محمود شهاب.